

## الحلقة (٢٠)

**حديثنا لهذه الحلقة هو:** عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان)** متفق عليه، وفي رواية **(فإن معه القرين)**.

الحديث كما نرى في الصحيح فلسنا بحاجة إلى بيان درجته.

### أما الألفاظ الواردة في هذا الحديث:

"أن يجتاز" هو من الجواز وهو المرور، أي أراد أن يمر بين يديه.

"فإنما هو شيطان" تسمية الشيطان بالشيطان بهذا الاسم إما أنه مشتق من شَطَنَ إذا بَعُدَ، وهذا ينطبق عليه لبعد الشيطان عن الحق وعن رحمة الله سبحانه وتعالى، فتكون نونه أصلية شَطَنَ.

وإما أنه مشتق من شَاطَ شَيْطَنَ إذا احترق، فهذا في اشتقاق اسم الشيطان لهذا، **والمراد بالشيطان في**

### **هذا هل هو من شياطين الإنس أو من شياطين الجن؟**

الذي يظهر والله أعلم أنه من شياطين الإنس، وكما بين النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية الأخرى **"فإن معه القرين"** والقرين سيأتي بيانه، أي هو الذي دفعه إلى ذلك، فيكون الشيطان من الجن هو الذي دفعه أي قرينه من الجن هو الذي دفعه لهذا، وهو بهذا صار بهذا المرور بمثابة الشيطان، فهو من شياطين الإنس هذا الذي يظهر والله أعلم.

"القرين" المقصود بالمقارن: المصاحب من شياطين الجن، وهذا يكون مع الإنسان، فإذا كان معه فقد لا [؟؟] [؟؟] هذه الكلمة غير واضحة في المحاضرة المسموعة.

"فليقاتله" المراد بمقاتلته هنا: مدافعته بما يمكن أن يندفع به، ولعله يأتي معنا زيادة بيان لهذا، وهل المقصود حمل السلاح أو غير ذلك.

### الأحكام المستنبطة من هذا الحديث:

**الحكم الأول:** استحباب وضع السترة بين يدي المصلي فرضاً كانت أو نفلاً، إماماً كان أو منفرداً، أما المأموم فسترته إمامه لما جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"إنما الإمام جنة"**، وقد ذكر ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول: لا خلاف بين العلماء أن المأموم لا يضره من مر بين يديه.

وهذا الحديث من أدلة من قال بأن السترة: سنة وليست بواجب، وجه الاستدلال كما هو ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم **"إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره"** معنى ذلك أنه قد يصلي إلى شيء لا يستره، فالأمر إذاً من هنا قالوا أن هذا دليل على السنية ولا يكون للوجوب.

**الحكم الثاني:** أن المصلي إذا وضع شيئاً يستر به في صلاته ويحمي به صلاته فإن جاء ما رُبِنَ وبين

سترته، فكأنما اعتدى على حق من حقوقه، وفي هذا الحالة يدافعه، **بماذا يدافعه؟**  
بأيسر الأمور التي يندفع بها، ويتدرج في ذلك إلى أن يصل إلى الأقوى، فإن رده بالإشارة وعاد، فلا يتجاوز أكثر من ذلك، فإن لم يكن، فبدفعه دفعا يسيرا، فإن لم يكن فبأقوى، حتى لو أدى ذلك إلى وقوعه.

وكما جاء في الحديث وحمله بعض العلماء على هذا قال "فليقاتله" فالمقاتلة هنا قد تكون حتى بالمشابكة بالأيدي، **لكن هل يكون بالسلاح؟**

الظاهر والله أعلم أنه لا يكون ذلك بالسلاح، وهذا مجمع بين العلماء على أنه لا يقاتله بالسلاح، إنما المقصود بالدفع، بمقدار ما يندفع به ويحول بينه وبين المرور، ولو استطاع أن يحول بينه وبين المرور بتقدمه، أي تقدم المصلي نفسه إلى سترته لكان ذلك له، وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تقدم إلى سترته يمنع المرور بينه وبين السترة، فإذا هذا أيضاً هذا من أساليب الرد والمنع للمار بين يدي المصلي.

**الحكم الثالث:** أن السترة قد تكون شاخصاً من عمود أو عصى أو رمح وما شابه ذلك منصوباً، فقالوا في جعلها سترة ألا يقف مواجهاً لها، فليأخذ عنها قليلاً يمينه أو يسره، **لماذا؟**

قالوا خشية أن يكون في ذلك تشبه بعبادة الأوثان، أو بعبادة أو الصلاة لهذه الأشياء، فإذا كونه يأخذ يمينه أو يسره منها فهذا سدا للذريعة، حتى وإن لم يكن للمصلي هذه نيته حتماً، المصلي الذي يرجو الثواب من الله سبحانه وتعالى فلا يمكن أن يكون عمله صلاةً لهذا الشاخص، ولكنه أراد بهذا الشاخص حماية لصلاته، ولكن سداً للذريعة يأخذ عنه قليلاً يمينه أو يسره فيجعله على حاجبه الأيمن أو على حاجبه الأيسر الذي يتيسر له في ذلك.

فإذا المار هنا الذي يمر من الإنس في هذه الصورة إنما هو من شياطين الإنس لا من شياطين الجن كما تقدم وتبين لنا ذلك.

وتبين لنا بأن الاقتتال هو المدافعة بما يمكن أن يندفع به، ولعل بعض العلماء حمل ذلك على المقاتلة الحقيقية، يعني التشابك وما شابه ذلك، ولكن كما قلنا أنه لا يصل إلى هذا الحد إلا إذا عدم ما قبله، أما إذا تيسر بأدنى من ذلك وهذا ما هو أيضاً في رد الصائل إذا صال على أحد فهو يُرد بأيسر الأمور، لا يأتي إلى أقواها مباشرة، أو إلى ما يكون قتلاً إلا إذا خاف الغدر من ذلك الصائل فلعل في هذا مخرجاً، أما إذا لم يكن كذلك فليدفعه بأيسر الأمور ثم يتدرج إذا لم ينتفع بالأيسر، يتدرج إلى الأقوى ثم الأقوى إلى أن يصل إلى ما تحصل به الغاية والمقصود من هذه المدافعة.

فإذا هذا في حديث المنع والرد أن الدفع والرد بهذا المار بين يدي المصلي وبين سترته.

**إذا تأتي معنا مسألة وهي إذا لم يضع المصلي سترة له، وأراد أحد أن يمر بين يديه، فهل له أن يدفعه؟**

لعل جمهور العلماء يقولون أن المصلي هنا مفرط، وليس له الدفع بما هو مذكور في هذا الحديث، لو

أشار إليه إشارة لرده والرد نعم، أما المقاتلة فقالوا لا يقاتل، لأن النص إنما جاء عند وضع السترة "إذا وضع أحدكم سترة" إذا كان له سترة، فحينئذٍ حق له تُعدي عليه فليدافع وليقاتل، أما إذا لم يضع سترة فمعنى ذلك هو المفرط والمفرط كأنه في هذه الحالة إن صح التعبير يسقط حقه في هذه المدافعة وفي هذه المقاتلة والله أعلم، فالدفع إنما يكون ممن وضع سترة بين يديه ليتقي بها.

بعد هذا الحديث يأتينا أو ننتقل إلى حديث آخر، ولعل في هذا الوقت المتبقي من هذه الحلقة أستدرك حديثاً فات في حلقة سابقة وهو في المنهج وزاغت العين عنه في حين التسجيل في حلقة فأتى به الآن، وهو ليس بعيد، **في باب شروط الصلاة، وموضوع الحديث هو في الكلام في الصلاة بغير جنسها، فالحديث: عن معاوية بن أبي الحكم رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن" رواه مسلم،** فالحديث في الصحيح فلسنا في حاجة إلى بيان درجته.

أما كلمة **التسبيح** فمعناه التنزيه والتقديس لله سبحانه وتعالى، ويكون بمعنى ذكر الله سبحانه وتعالى.

#### **وأما الحديث فله سبب:**

أن رجلاً عطس في الصلاة، فشتمته معاوية بن أبي الحكم، والتشميت: هو إذا عطس العاطس فقال الحمد لله فيقول له أخوه يرحمك الله فهذا هو التشميت، فشتمته معاوية بن أبي الحكم وهو في الصلاة، فأنكر المصلون عليه من الصحابة رضوان الله عليهم بما فهمه من إنكار، ما أنكروا بالكلام، قد يتبادر إلى الذهن بأنهم أنكروا بالكلام، ولو أنكروا كذلك لكانوا وقعوا فيما أرادوا أن يمنعوا الرجل من الوقوع فيه، لكنهم كانت إما بإشارة أو غمزة أو ما إلى ذلك من الحركات التي لا تبطل بها الصلاة ولكن ليس بالكلام، فأنكروا عليه ذلك بالإشارة أو بما أفهمه ذلك ولكن ليس بكلام، ثم بعد الصلاة علمه النبي صلى الله عليه وسلم فقال **"إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن"** فإذاً هذا سبب الحديث.

**وعلى هامش هذا نقول:** أن المشتم لا يشتم العاطس إلا إذا حمد الله، وقد جاء النص بذلك "إذا عطس فحمد الله فشتمته" أما إذا لم يحمد الله العاطس، عطس فلم يحمد الله فلا يشتم، لكن لو دُكر كان حسناً، دُكر بالحمد لكن حسناً، من أجل أن يحمد الله سبحانه وتعالى ثم يُشتم بعد ذلك ويدعى له بهذا الدعاء، وأما أن يدعى له وهو لم يحمد الله فالنص إنما جاء في **"من عطس فحمد الله فشتمته"**.

#### **لو عطس العاطس في الصلاة وقال الحمد لله هل ذلك يبطل صلاته؟**

**الجواب:** لا، لا يبطل صلاته لأنه ذكر من جنس الصلاة، فلا تبطل الصلاة به - ذكر من جنس أقوال الصلاة، فلا تبطل الصلاة به.

## الأحكام المستنبطة من هذا الحديث:

والمصلي يستحب له ويتأكد له حضور قلبه في الصلاة، فلا يلهيه عن معانيها وأحوالها أي مُلِّه كان، بل يفرغ قلبه ويستجمعه لاستحضار ما يقول فيها ويفعل، فالنبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في الصحيحين أنه قال لابن مسعود رضي الله عنه **"إن في الصلاة لشغلاً"** نعم الإنسان ينشغل بصلاته ويقبل عليها ببدنه وقلبه، وكما تقدم معنا في اتجاه القبلة أن الاتجاه عند المصلي **نوعان:**

فالاتجاه القليبي إلى الله سبحانه وتعالى والاتجاه البدني إلى الكعبة، فيقبل إذاً على صلاته بقلبه، والمسلم ليس له من صلاته إلا ما عقل منها، فبمقدار ما استحضر قلبه في صلاته يكون أجره، فإذا استحضر قلبه في صلاته كلها كان له أجر الصلاة تامة، فإن نقص كان بمقدار ما نقص، قد يكون ليس له إلا السدس إلا العشر إلى غير ذلك كما جاء في الحديث.

هنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بن أبي الحكم بإعادة الصلاة مع أنه تكلم، والكلام ومخاطبة البشر في الصلاة يبطلها، المخاطبة بالكلام يبطلها، النبي صلى الله عليه وسلم ما أمر معاوية، لم يأمره، لماذا لم يأمر؟ لم يأمر معاوية بإعادة الصلاة ولا سأله هل تكلم أيضاً في الصلوات الماضية أم لا؟ إنما علمه ما ينبغي أن يكون عليه فيما يستقبل من حياته ومن أمره ومن صلواته، فبهذا الأمر كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية رضي الله عنه بإعادة الصلاة أن المسلم إذا فعل العبادة على وجه غير صحيح على جهل منه ثم علم ذلك، فإنه لا يجب عليه إعادة ما مضى.

أيضاً من ذلك يدخل في هذا قصة المسيء في صلاته، فالنبي صلى الله عليه وسلم ما أمر بإعادة ما مضى، إنما أمره إعادة الحاضرة، ليعلمه صلى الله عليه وسلم، ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم، لو أنه أخبره بذلك لكفاه ذلك، لكن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بهذا التعليم أن يرسخ في بال هذا المسيء، ولذلك ما أعلمه وما أخبره بالطريقة الصحيحة في الصلاة إلا بعد أن صلى أكثر من مرة، ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ، فصلّى فإذا بالحال هو هو، عدم خشوع والاطمئنان، فجاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه الصلاة والسلام وقال ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ، وهكذا تكرر منه حتى بلغ الرجل مبلغاً ما يحتمل بعده، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله والله لا أحسن غير هذا فعلمني، فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم فكان أرسخ له، لكن هل قال أعد ما مضى؟ لأن هذا المسيء هكذا كانت صلاته، هل كان يُحسن صلاته لوحده ثم يسيء عند النبي صلى الله عليه وسلم؟ حتماً "لا"، لكن ومع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بإعادة ما مضى، كذلك معاوية بن أبي الحكم ما سأله النبي صلى الله عليه وسلم هل تكلمت في الصلوات الماضية؟

والأمر يحتمل أنه تكلم، الواقع هنا يحتمل أنه تكلم، وقد كان الأمر قبل هذا يعني كما في حديث زيد بن الأرقم رضي الله عنه في الحديث المتفق عليه: "إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، يُكلم أحدنا صاحبه في حاجته حتى نزلت: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ" وطبعاً كلامهم في الصلاة الذي يظهر هو ما جاء في الرواية لحاجتهم، ليس كحديث الناس في المجالس ونحو ذلك، كان هذا في بادئ الأمر لكن جاء النهي عنه، فقد يكون معاوية بن أبي الحكم عنده علم بهذا من قبل أو ليس عنده علم ما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عما كان في صلواته السابقة ولا أمره بالإعادة لشيء منها.

### من الأحكام أيضاً المستنبطة من هذا الحديث:

ما أجمع عليه العلماء من بطلان صلاة من تكلم في الصلاة عامداً لغير مصلحتها، وهذا ظاهر من الحديث "أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس" فإذا لا يصلح فالصلاح ضده الفساد فليست صالحة فهي فاسدة، فليس هناك وسط إما صالحة أو فاسدة، ما هناك حال وسط بين الأمرين، فلذلك العلماء أجمعوا على بطلان صلاة من تكلم فيها عامداً لغير مصلحتها عالماً بالتحريم. أما إذا كان جاهلاً فهذا كما تقدم معذور بجهله، فالنبي صلى الله عليه وسلم ما أمر معاوية رضي الله عنه ولا أمر المسيء في صلاته أن يعيدا صلاتهما السابقة.

### اختلف العلماء في الساهي والجاهل والمكره والنائم ومحذر الضرب والمتكلم لمصلحة الصلاة:

١- فذهب جماعة من العلماء ومنهم الحنفية والحنابلة إلى بطلان الصلاة في كل هذا، عملاً بهذا الحديث الذي معنا وبحديث قال الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم: "كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال عليه الصلاة والسلام: إن في الصلاة لشغلاً" وهذا حديث عبد الله بن مسعود رضي

الله عنه كما تقدم من قبل.

٢- وذهب جمع من العلماء منهم الإمامان مالك والشافعي رحم الله الجميع إلى صحة صلاة المتكلم جاهلاً أو ناسياً أنه في الصلاة، أو ظاناً أن صلاته تمت فسلم وتكلم، سواء كان الكلام في شأن الصلاة أو لم يكن في شأنها، سواء كان إماماً أو مأموماً فإن الصلاة عندهما تامة يبيي آخرها على أولها، وهذا القول رواية عن الإمام أحمد واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية وكثير من المحققين، وأدلتهم على ذلك عدة أدلة منها حديث ذي الـدين عندما سها النبي صلى الله عليه وسلم من ركعتين، ثم من الأدلة على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، وحديث معاوية هنا الذي معنا حديث الباب محمول على العامد العالم بذلك. إذا يكون بهذا فيما يظهر والله أعلم أن الساهي والجاهل والمكره والنائم ومحذر الضرير المتكلم لغير مصلحتها كل هؤلاء لا تبطل صلاتهم فيما يظهر والله أعلم بناءً على هذه الأدلة التي معنا وهو كما قلنا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وكثير من المحققين بناءً على هذه الأدلة، وذي الـدين تكلم بعد سلام الإمام وقد كان يظن أن الصلاة قد تمت، فقد يكون قصرت الصلاة وهو لا يدري ولذلك سأل النبي صلى الله عليه وسلم أنسيت أم قصرت الصلاة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (لم أنس ولم تقصر) قال بلى، فسأل الصحابة الحاضرين وكان منهم أبو بكر وعمر رضي الله عن الجميع فصَدَّقُوا كلام ذي الـدين، فالنبي صلى الله عليه وسلم قام وبني على ما مضى ولم يستأنف الصلاة، فدل ذلك على عدم البطـلان هنا بهذا الظن، كذلك المكره والناسي ودليله المتقدم "عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" فهذه أمور خارجة عن الإرادة وليس بعمد من الإنسان، ولا مختاراً لهذه الأفعال، فالذي يترجح والله أعلم أنها لا تبطل الصلاة بها.